

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في عُمان لعام 2015

ملخص تنفيذي

ينص القانون الاساسي على أن الاسلام هو دين الدولة ولكنه يحظر التمييز على اساس الدين ويحمي حق الافراد في ممارسة الشعائر الدينية طالما أن هذا الفعل لا "يخل بالنظام العام أو يتعارض مع الاخلاق العامة". ووفقاً للقانون، فإن "التشهير" بأي دين يُعد جريمة. ويعد التبشير في الاماكن العامة غير قانوني. وقد راقبت وزارة الاوقاف والشؤون الدينية الخُطب وكانت توزع نصوصاً موافق عليها على جميع الأئمة من الإباضية والسُنة. وأفادت الجماعات غير المسلمة بأنها كانت قادرة على ممارسة العبادة بحرية في المنازل الخاصة ودور العبادة التي وافقت عليها الحكومة، على الرغم من أن محدودية الأماكن ظلت تتسبب في خلق حالة من التكدس. ودعمت وزارة الاوقاف والشؤون الدينية تشييد مبنى جديد لكي يستخدمه المسيحيون الارثوذكس. وواصلت وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مطالبة الجماعات الدينية بالحصول على موافقة قبل نشر النصوص الدينية أو استيرادها.

قام مركز الأمانة وهو جماعة تضم أدياناً متعددة وتُدبره الطائفة البروتستانتية برعاية برامج تبادل لقادة الجماعات الدينية من أجل زيادة الحوار بين الاديان.

التقى السفير بمسؤولين حكوميين لمناقشة توسيع أماكن العبادة للجماعات الدينية غير المسلمة ولتشجيع الحكومة على مواصلة دعمها للتسامح الديني والحوار بين الاديان.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية إجمالي عدد سكان البلاد بنحو 3.3 مليون نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2015). وقد تصل الأرقام حول نسبة المواطنين لإجمالي عدد السكان إلى 55 في المئة وذلك حسب مصدر البيانات؛ ووفقاً للأمم المتحدة فإن المواطنين يشكلون 30 في المئة من السكان. وتفاوتت أيضاً التقديرات المتعلقة بالانتماء الديني، حيث إن نسبة المواطنين من المسلمين الإباضية (الإباضية هي الجماعة الدينية المهيمنة تاريخياً في البلاد وهي تختلف عن الطائفتين المسلمتين الشيعية والسُنية) هي 45 في المئة وفقاً للعديد من المصادر، بينما تصل إلى 75 في المئة وفقاً للتقديرات الحكومية. وتقدر المصادر الاكاديمية المسلمين الشيعة بحوالي 5 في المئة من المواطنين وهم يعيشون بشكل رئيسي في منطقة العاصمة وعلى طول الساحل الشمالي، في حين تتألف نسبة 5 في المئة أخرى من الهندوس والمسيحيين، وهم بالأساس أسر ممتدة لمواطنين مجنسين ينحدرون من جنوب آسيا. ووفقاً للمصادر الاكاديمية، فإن باقي السكان من المواطنين هم مسلمون سنة.

وفقاً للمصادر الاكاديمية، فإن غالبية الاشخاص غير المسلمين هم عمال اجانب من جنوب آسيا. وتشمل الجماعات الدينية من غير المواطنين الهندوس والبوذيين والسيخ والبهائيين والمسيحيين. وتتركز الجماعات المسيحية في المناطق الحضرية الرئيسية بمسقط وصحار وصلالة وتشمل طوائف من الروم الكاثوليك، والكنيسة الشرقية الارثوذكسية، والبروتستانت.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

OMAN

الاطار القانوني

ينص القانون الاساسي على أن الاسلام هو دين الدولة، على الرغم من أنه يحمي حق الافراد في ممارسة شعائر دينية أخرى طالما أن هذا الفعل لا " يُخل بالنظام العام أو يتعارض مع الاخلاق العامة". ويحظر القانون الاساسي التمييز على أساس الدين. ووفقاً للقانون الاساسي، يجب أن يكون السلطان مسلماً.

يحرم القانون الاب الذي يتحول عن الاسلام من حقوق حضانة الأب لأطفاله. وليس هناك احكاماً في القانون تتعامل على وجه التحديد مع الردة أو التحول من دين لآخر أو التخلي عن معتقد ديني.

يُعد "التشهير" بأي دين جريمة. ويفرض القانون عقوبة بالسجن لـ 10 سنوات كحد اقصى لإثارة النعرات الدينية أو الطائفية. ويفرض القانون ايضاً حُكماً بالسجن لثلاث سنوات كحد أقصى وغرامة بمقدار 500 ريال (1300 دولار أمريكي) على أي شخص "يكفر بالله أو أنبياءه علناً"، أو يوجه اهانة لجماعات دينية شفهياً أو كتابياً، أو يعكر صفو احد التجمعات الدينية القانونية. ويُعد استخدام الانترنت بطريقة "قد تضر بالنظام العام أو القيم الدينية" جريمة أيضاً تُفرض عليها عقوبة بالسجن تتراوح ما بين شهر واحد وسنة واحدة، وغرامة لا تقل عن 1000 ريال (2600 دولار امريكي).

يتعين على جميع المنظمات الدينية التسجيل لدى الحكومة. ويتعين على الجماعات الراغبة في التسجيل طلب الحصول على مكان للتجمع وممارسة العبادة من احدى المنظمات الراعية التي تعترف بها وزارة الاوقاف والشؤون الدينية. ويتعين على الجماعات المسلمة التسجيل، غير أن الحكومة، وهي الجهة المانحة للمساجد في البلد، تعمل بمثابة الراعي لها. أما بالنسبة للجماعات غير المسلمة، فإن الوزارة تعترف بالكنيسة البروتستانتية في عُمان، ومطرانية الكاثوليك في عُمان، ومركز الأمانة (وهو مركز متعدد الطوائف المسيحية)، ومعبد مهاجان الهندوسي، وشركة أنوار الغبيرة للتجارة في مسقط (للسيخ) كجهات رسمية راعية. وتكون الجهات الراعية مسؤولة عن تسجيل الانتماء العقائدي للجماعة، واسماء قادتها، وعدد الاعضاء النشطين، وتكون مسؤولة أيضاً عن تقديم هذه المعلومات للوزارة.

ويتعين على الجماعات الدينية الجديدة غير المسلمة التي لا ترتبط بجهة راعية معترف بها سابقاً أن تحصل على موافقة من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل التسجيل. ولا يحدد القانون قواعد أو لوائح أو معايير لموافقة الوزارة. ويجب أيضاً أن تمنح الوزارة موافقتها على تشكيل الجماعات المسلمة الجديدة.

ويتعين على جميع الافراد الذين يلقون الحُطْب على الجماعات الدينية المُعترف بها التسجيل لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وتحظر عملية ترخيص الأئمة على الاعضاء الاعتياديين غير المرخصين إلقاء الحُطْب في المساجد، ويتعين على الأئمة المرخصين إلقاء الحُطْب الموافق عليها من قبل الحكومة. ويجوز للأعضاء الاعتياديين من الجماعات غير المسلمة أن يُصلوا بالجماعة إذا تم تحديدهم على انهم قادة في طلب التسجيل الخاص بجماعتهم.

يقصر القانون ممارسة العبادة الجماعية من قبل الجماعات غير المسلمة على الارض التي يتبرع بها السلطان خصيصاً لغرض العبادة الجماعية.

OMAN

يحظر القانون التبشير بشكل علني من قبل جميع الجماعات الدينية، على الرغم من ان الحكومة تسمح للجماعات الدينية بالتبشير بشكل غير علني في دور العبادة المسجلة بشكل قانوني و"مراكز الدعوة الاسلامية".

ينص القانون على انه يتوجب على الحكومة الموافقة على قيام الجماعات الدينية بإنشاء و/ أو استأجار المباني. وبالإضافة لذلك، يجب بناء المساجد بحيث تكون على بُعد كيلومتر واحد (0.6 ميل) على الأقل من بعضها البعض.

الدراسات الاسلامية اجبارية للطلاب المسلمين في المدارس العامة من مرحلة رياض الاطفال وحتى نهاية الصف الـ 12. ويتم إعفاء الطلاب غير المسلمين من هذا الشرط إذا أبلغوا إداريي المدرسة بأنهم لا يرغبون في حضور مثل هذه الدروس. وتأخذ الدروس الدينية منظوراً تاريخياً يتمثل في مقارنة تطور الفكر الديني، ويُحظر على المدرسين التبشير أو تفضيل جماعة مسلمة على أخرى. وتوفر العديد من المدارس الخاصة دورات بديلة في الدراسات الدينية.

تبت المحاكم المدنية في القضايا وفقاً لقانون مدني غير طائفي. وينص القانون على أنه يجوز للمسلمين الشيعة تسوية قضايا الأسرة والاحوال الشخصية وفقاً لفقهاء الطائفة الشيعية خارج المحاكم، مع الاحتفاظ بالحق في إحالة قضاياهم إلى المحاكم المدنية إذا لم يتمكنوا من التوصل إلى تسوية في اطار التقاليد الدينية الشيعية. ويسمح القانون لغير المسلمين بالحصول على أحكام قضائية في الأمور المتعلقة بالأسرة أو الاحوال الشخصية وفقاً للقوانين الدينية لعقيدتهم أو وفقاً للقانون المدني.

يجوز للمواطنين مقاضاة الحكومة فيما يتعلق بانتهاك حقهم في ممارسة الشعائر الدينية التي لا تُخل بالنظام العام، ولا توجد حالات معروفة لأي شخص قد اتخذ هذا المسار في المحكمة.

تُسجل شهادات الميلاد التي تصدرها الحكومة دين الشخص، بينما لا يتم ذلك في وثائق التعريف الرسمية الأخرى.

لا يجوز للأجانب القادمين بتأشيرات سفر سياحية إلقاء الخطب أو التدريس أو الصلاة بالناس. وتسمح لوائح تأشيرات السفر لرجال الدين القادمين من الخارج أن يدخلوا البلد ليقوموا بالتدريس أو الصلاة بالناس تحت رعاية جماعات دينية مسجلة، ويجب علي هذه الجماعات التقدم لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية للحصول على موافقتها قبل دخول رجل الدين الزائر.

ممارسات الحكومة

في حين لا توجد قواعد أو لوائح أو معايير منشورة للموافقة على جماعة دينية جديدة، افادت التقارير بأن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية كانت تنظر في حجم الجماعة وفقهها ونظام المُعتقد الخاص بها ومدى توفر فرص أخرى لممارسة العبادة قبل منح الموافقة، وافادت التقارير بأن الوزارة طبقت نفس المعايير بغض النظر عن كون الجماعة مسلمة أو غير مسلمة. وذكرت المصادر أيضاً أن العملية بصورتها الدقيقة بقيت غامضة، على الرغم من توفر تقارير عن قيام وزارة الأوقاف والشؤون الدينية باستشارة المجتمعات المحلية

OMAN

القائمة قبل البت في طلب تقدم به مجتمع محلي جديد. وذكرت المصادر أيضاً أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لا ترفض في بعض الأحيان الطلب، ولكنها لا تصدر قراراً بشأنه، الأمر الذي يُقال أنه حدث مع جماعة مسيحية واحدة على الأقل. ووفقاً لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية لم يكن هناك حداً لعدد الجماعات الدينية التي يمكن أن تقوم بتسجيلها.

واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مراقبة الخطب في المساجد للتأكد من أن الأئمة لا يقوموا بمناقشة الموضوعات السياسية. وواصلت الحكومة الطلب من جميع أئمة الإباضية والسنة إلقاء الخطب ضمن حدود نصوص معيارية توزعها شهرياً. وواصلت الحكومة دفع رواتب بعض الأئمة من الإباضية والسنة، ولكن ليس القادة الدينيين من الشيعة أو غير المسلمين.

واصل غير المسلمين الذين يمارسون العبادة في منازل خاصة القول بأن اتباع الديانات المسيحية والبوذية والهندوسية والديانات الأخرى لم يشهدوا تدخلاً من الحكومة في خدمات العبادة الشخصية المنتظمة الخاصة بهم، على الرغم من استمرار الحظر القانوني على أنشطة العبادة خارج المواقع التي وافقت عليها الحكومة.

وذكرت المصادر أن الحكومة لم تعاقب الجماعات المسلمة غير المسجلة، مثل جماعات الصلاة الصوفية، التي تجتمع بشكل غير رسمي لممارسة العبادة. وذكرت المصادر أنه كان من المرجح أن تواجه الجماعات تدقيقاً حكومياً بسبب الأنشطة غير الدينية وقد تواجه الملاحقة القضائية بسبب الترتيبات المالية غير المرخص بها.

كانت الجماعات الدينية بحاجة إلى الحصول على موافقة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل نشر نصوص في البلد أو توزيع مطبوعات دينية خارج نطاق عضويتها، وذلك تماشياً مع سياسة الرقابة الخاصة بالحكومة والتي تفرض مراجعة مسبقة لأي مادة مطبوعة. وواصلت الحكومة أيضاً الطلب من الجماعات الدينية إبلاغ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل استيراد المواد الدينية وتقديم نسخة للوزارة. ولم تراجع الوزارة جميع المواد الدينية المستوردة لغرض الموافقة عليها. وذكرت المصادر أن غير المسلمين كانوا قادرين على استيراد المطبوعات من دون تدقيق.

واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التخطيط لاستخدام أرض تبرع بها السلطان لإنشاء مبنى جديد للمسيحيين الأرثوذكس، مع قاعات منفصلة للمسيحيين السريان والأقباط والروم الكاثوليك وذلك للتعامل مع ظروف اكتظاظ المصلين في بعض أماكن العبادة الخاصة بغير المسلمين. ووافقت الحكومة أيضاً على مكان جديد للعبادة للمعمدانيين.

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي ينص على أن الشريعة هي أساس التشريع، ذكر مراقبون بأن الشريعة اندرجت في القانون المدني من الناحية العملية وذلك توافقاً مع استبدال المحاكم الشرعية بمحاكم مدنية في 1999. وذكرت المصادر بأن القانون المدني حقق الصدارة في نهاية المطاف ولم تتعارض الأحكام القضائية التي تم التوصل إليها وفق فقه الشريعة مع القوانين المدنية.

OMAN

واصلت الحكومة من خلال وزارة الأوقاف والشؤون الدينية نشر مجلة التفاهم، وهي مجلة فصلية دورية غرضها، وفق ما تقول الحكومة، توسيع الحوار بين طوائف الاسلام والتشجيع على نقاش محترم مع الديانات الاخرى.

واصلت الحكومة جلب باحثين من مختلف الأديان، بما في ذلك المسيحية واليهودية، للحديث عن التسامح والتفاهم بين الأديان في المسجد الكبير. وواصلت الحكومة الترويج لحملة مناصرة بعنوان "الإسلام في عُمان" والتي ذكرت الحكومة بأنها مُصممة للتشجيع على ممارسات إسلامية مُتسامحة وشاملة. وذكرت الحكومة أن المشروع سُلط الضوء على القواسم المشتركة بين فروع الاسلام وبين الاسلام والديانات الاخرى. وكان احد برامج وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بعنوان "التسامح والتفاهم والتعايش - رسالة الاسلام من سلطنة عُمان" هو جزء من الجهد الذي بذلته الحكومة لتعزيز حوار الأديان.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

واصل مركز الأمانة للأديان الذين تديره الطائفة البروتستانتية رعاية برامج التبادل لقادة الجماعات الدينية. وعمل المركز عن كثب مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لتعزيز حوار الأديان. وواصل المركز تلقي الدعم من الوزارة للبرامج الجامعية المتعلقة بدراسة الأديان.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

التقى مسؤولو سفارة الولايات المتحدة مع مسؤولي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لمناقشة توسيع أماكن العبادة للجماعات الدينية غير المسلمة. والتقى مسؤولو السفارة أيضا مع مسؤولي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سبتمبر/ أيلول لتشجيع الحكومة على مواصلة دعمها للتسامح وجهودها للتوعية من أجل تعزيز التسامح الديني ومعارضتها للتطرف العنيف. والتقى مسؤولو السفارة بجماعات الأقليات الدينية ودعموا جهود تعزيز التفاهم بين الأديان لدى جميع الجماعات الدينية.